اقتصاد

أوروبا قد تدمّر اقتصاد المجر

بروكسل ـ **العربي الجديد**

ذكر تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الاثنين، أن الاتحاد الأوروبي سيقوم بتدمير اقتصاد المجر، إذا منعت بودابست مساعدات جديدة لأوكرانيا في قمة مقررة هذا الأسبوع، إذ تهدف خطة سرية لبروكسل إلى ترويع المستثمرين من خلال قطع التمويل عن المجر، وذلك في تصعيد كبير للمعركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأكثر تأييداً لروسيا.

وفي وثيقة أعدها مسؤولون من الاتحاد الأوروبي، قالت الصحيفة البريطانية إنها اطلعت عليها، حددت بروكسل استراتيجية لاستهداف نقاط الضعف الاقتصادية في المجر بشكل صريح، بما فيها تعريض عملتها للخطر، ودفع ثقة المستثمرين إلى الانهيار، والإضرار بالوظائف والنمو. وتعهّد رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان، بمنع استخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي لتقديم 50 مليار يورو (54 مليار دولار) كمساعدات مالية لأوكرانيا، في قمة طارئة لزعماء الاتحاد الأوروبي، يوم الخميس المقبل. وإذا لم يتراجع أوربان، فيجب على زعماء الاتحاد الأوروبي الآخرين أن يتعهدوا علناً بوقف جميع تمويل الاتحاد الأوروبي لبودابست بشكل دائم، بهدف إثارة فزع الأسواق، والتعجيل بالتهافت على عملة البلاد الفورنت ورفع تكلفة اقتراضها، وفق الوثيقة. وذكرت الوثيقة، أنه بدون تمويل بودابست «تكون الأسواق المالية والشركات الأوروبية والعالمية، أقل اهتماماً بالاستثمار في المجر، ومثل هذه العقوبة، «يمكن أن تؤدي بسرعة إلى زيادة أخرى في تكلفة تمويل العجز العام، وانخفاض العملة المحلية في البلاد». وقال المجري يانوس بوكا، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي، لـ «فايننشال تايمز» إن بودابست ليست على علم بشأن هذا التهديد المالي، لكن بلاده «لا تستسلم للضغوط». وأضاف: «المجر لا تربط بين دعم أوكرانيا والحصول على أموال الاتحاد الأوروبي، وترفض قيام أطراف أخرى بذلك.. المجر شاركت وستواصل المشاركة بشكل بناء في المفاوضات».

ولكن في إشارة إلى الضغط المتزايد على بودابست للتوصل إلى حل وسط، قال بوكا إن بودابست أرسلت اقتراحاً جديداً إلى بروكسل، يوم السبت الماضي، موضحة أنها منفتحة الآن لاستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي لحزمة أوكرانيا، وحتى إصدار دين مشترك لتمويلها.

واستخدمت بروكسل نفوذها المالي ضد الدول الأعضاء من قبل، منها اليونان خلال أزمة ديونها، ولكن استراتيجية السّعي بشكل صريح إلى تقويض اقتصاد دولة عضو من شأنها أن تمثل خطوة جديدة كبيرة للكتلة، وفق الصحيفة البريطانية.

وفي حين أن 26 دولة عضوا لديها خطة بديلة لإرسال الأموال إلى كييف خارج ميزانية الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يتطلب تصديق البرلمانات الوطنية، مما يؤدي إلى التأخير وعدم اليقين. وقد نظرت العديد من العواصم فيما إذا كان من الممكن استخدام المادة 7 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن تسمح لبروكسل بتجريد بودابست من حقوقها في التصويت، أو، كما قال أحد الدبلوماسيين، منع صرف الأموال. لكن آخرين رفضوا هذه الفكرة؛ لأنها تتطلب دعماً بالإجماع، كما أن العديد من الدول مترددة في فرض مثل هذه العقوبة الخطيرة.

(Getty)

المقاطعة تضرب «أمريكانا»

ألغت شركة «أمريكانا للمطاعم الدولية» مُشغلة سلاسل «كنتاكي» و«بيتزا هت» في الشرق الأوسط، نحو 100 وظيفة في إطار عملية إعادة الهيكلة الداخلية، وفي ظل مقاطعة المستهلكين لعلاماتها التجارية بعد اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال ممثل عن الشركة المُدرجة في بورصتي أبوظبي والرياض، وفق وكالة بلومبيرغ، إن معظم التسريحات حدثت في مقر الشركة في دبي. وقاطع الكثير من المستهلكين في الشرق الأوسط، فضلاً عن دول إسلامية أخرى مثل باكستان، البضائع الأجنبية البارزة نتيجة غضبهم من الدعم الأميركي للعدوان الإسرائيلي على غزة، ما أدى إلى تدهور مبيعات بعض هذه العلامات، وتسبب في أزمة علاقات عامة للبعض الآخر. وخسرت أسهم «أمريكانا» ما يقارب خُمس قيمتها السوقية منذ اندلاع الصراع في أكتوبر الماضي.

مصر: ذعر في الأسواق من انفلات الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

يواجه المستهلكون في مصر صدمات شديدة جراء انفلات أسعار السلع والمنتجات الصناعية، بصورة لم تشهدها البلاد، في أحلك ظروفها. ترتفع الأسعار بين عشية وضحاها على مدار الساعة. دعت الأزمة برلمانيين ورجال أعمال إلى حث الحكومة على التدخل لإنقاذ الأسواق من حالة انهيار متوقعة، مع انجراف الأسواق إلى هاوية تهدد القوة الشرائية للمواطنين. تحولت مناقشات برلمانية إلى معارك كلامية، بينما انشغلت الحكومة بعقد لجان فنية تستهدف الدفع بقوات أمنية ورقابية للسيطرة على الأسواق، في وقت يمثل ذروة الطلب على السلع الأساسية، مع اقتراب شهر رمضان. وتقفز الأسعار دون ضوابط، إذ ارتفعت أسعار الأجبان واللحوم والبيض والدواجن والمخبوزات والمعجنات، بمعدلات تتراوح ما بين 10% إلى 20 خلال الأيام القليلة الماضية.

وجاء مشهد اختفاء جنيهات وسبائك الذهب من الأسواق، وسط شائعات بوجود مشغولات ذهبية وسبائك وجنيهات مغشوشة، لتزيد الأسواق ارتباكا، في وقت يقبل الجمهور بشدة على شراء الذهب، بينما يعاني التجار من نقص الخامات، وعدم القدرة على تصريف المشغولات تامة الصنع. كما يفضل المستهلكون شراء السبائك وجنيهات الذهب، تجبنا لدفع مصنعية المشغولات، التي تصل إلى 60 جنيها للغرام الواحد، واحتفاظهم بالمعدن الأصفر كملاذ آمن في ظل تدهور قيمة الجنيه أمام الدولار وباقي العملات الرئيسية. وارتبكت أعمال شركات السياحة المنظمة لرحلات الحج والعمرة، حيث طلبت من الحكومة تعديل أسعار برامجها التي التزمت بعقود مع المسافرين على أسعارها في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لمواجهة التدهور بقيمة الجنيه أمام الدولار والريال. ويترقب التجار والمستوردون تعويما جديدا للجنيه، يواجه تعدد سعر الصرف للدولار، الذي أصبح له سعر رسمي عند حدود 31 جنيها بالبنوك التي لا توفره دون تعليمات من الحكومة لاستيراد السلع الاستراتيجية والأدوية والتزامات الجهات الرسمية، وسعر للتداول بالسوق الموازية بلغ 68,5 جنيهاً للدولار، وثالثا لتبادل الصفقات بين التجار عند 72 جنيها للدولار لمدة أسبوعين، وفي سوق الذهب يصل إلى 70,09 جنيهاً.

أخبار

تباين مؤشرات الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط ارتفاع 3 قطاعات. تراجع مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,43% و0,33% على التوالي، بينما صعد «الرئيسي 50» بنحو 0,16%، وارتفع «الرئيسي» 0,06% عن

مستوى أول من أمس.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 56,31 مليون دينار، وزعت على 194,49 مليون سهم، بتنفيذ 12,49 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 3 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ2,22%، بينما تراجعت 9 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1,72%، واستقر قطاع الرعاية الصحية. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 43 سهماً على رأسها «الديرة» بـ8,84%، بينما تراجع سعر 67 سهماً في مقدمتها «يوباك» بواقع 9,57%، واستقر سعر 15 سهماً.

إيطاليا تخطط لاستثمارات جديدة في افريقيا

قالت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، أمس الاثنين، إن خطة التنمية التي تعتزم إيطاليا إطلاقها في أفريقيا ستبلغ قيمتها الأولية أكثر من 5,5 مليارات يورو (5,95 مليارات دولار)، بما في ذلك الضمانات العامة لمشروعات الاستثمار. وجاءت تصريحات ميلوني، وفقا لوكالة «رويترز»، في مستهل قمة تستمر يوما واحدا مع زعماء من أنحاء أفريقيا، حيث من المقرر أن يحدد وزراؤها مجموعة من المبادرات في قطاعات مختلفة تتنوع ما بين الطاقة والبنية التحتية والصحة والتعليم، والتي قالت ميلوني إنها ستكون مفيدة للطرفين. ويشارك في القمة، وفقا لوكالة «أسوشييتد برس»، نحو عشرين من الزعماء الأفارقة وكبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وممثلين عن مؤسسات الإقراض الدولية.

قطر للطاقة و«إكسيليريت» توقعان اتفاقية

وقّعت شركتا قطر للطاقة و«إكسيليريت « الأميركية اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى بنغلادش. وبموجب الاتفاقية، ستشتري «إكسيليريت» ما يصل إلى مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، تسلم إلى وحدات عائمة لتخزينه وإعادة تحويله إلى الحالة الغازية في بنغلادش لمدة 15 عاما تبدأ في يناير/كانون الثاني 2026.

وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، سعد بن شريده الكعبي، في بيان أمس، إن «الاتفاقية ستسهم في تدعيم العلاقات مع إكسيليريت، وستساهم في نفس الوقت في دعم احتياجات الطاقة في بنغلادش وسعيها نحو المزيد من التنمية الاقتصادية».

حال وناس

الحرب على «أونروا» تهدّد بكارثة إنسانية في غزة

ملاحقة الأسر المهجرة

تدفع خطة تجفيف منابع تمويل «أونروا» التي تقودها أميركا وعدة دول حليفة لها، بسكان غزة نحو كارثة إنسانية، إذ تهدّد ما تبقى لهم من خدمات إغاثية ومعيشية تقدمها لهم الوكالة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

باتت سكان قطاع غزة في فوهة مجاعة تتسع يوماً بعد آخر، بعد أن أعلنت أميركا وعدد من الدول الحرب على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» ليس فقط عبر وقف التمويل، ولكن وصل الأمر إلى المطالبة بإلغاء دور الوكالة بشكل كامل من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل عدوانه على القطاع لليوم الـ116 على التوالي. والأدهى، حسب مراقبين، أن استهداف أونروا جاء بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي يتضمن أمراً بإدخال المساعدات لقطاع غزة بشكل فوري، وهو ما لم يحدث، بل فوجئ الرأي العام بالهجوم الشرس من الاحتلال وأميركا وعدد كبير من الدول على «أونروا» بهدف وقف خدماتها الإغاثية والمعيشية وبالتالي تضييق الخناق على سكان غزة. وتتفاقم الأحوال المالية والمعيشية لدى الأسر الفلسطينية النازحة في مختلف محافظات غزة، بفعل تبعات الحرب التي يترافق معها حصار مُشدد، أغلقت على أثره المعابر المؤدية إلى القطاع، ولا تدخل من معبر رفح الحدودي مع مصر إلا كميات قليلة من المساعدات الغذائية والوقود التي لا تلبي احتياجات سكان القطاع. وتعمد الاحتلال إلى تدمير كل مصادر الغذاء، الأمر الذي ساهم في شح كبير في السلع الضرورية. وفي ظل انقطاع المساعدات المالية للأسر، التي كان يعتمد عليها ما يزيد على 80% من سكان قطاع غزة قبل بدء الحرب، تدهورت أوضاع الغزيين المعيشية.

وتواجه وكالة «أونروا» أزمة حقيقية متمثلة في ظل حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر الرابع على التوالي دون أي أفق في المنظور القريب بتوقفها. وترتبط الأزمة الحالية التي تعصف بواحدة من أكبر المؤسسات الأممية بمزاعم إسرائيلية متمثلة في مشاركة بعض العاملين فيها في العمليات التي نفذتها المقاومة الفلسطينية يوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وهو ما دفع بأونروا لوقف عمل الموظفين وفتح تحقيق في الأمر. علاوة على ذلك، فإن 13 دولة على رأسها أميركا وألمانيا والسويد واليابان وهولندا وسويسرا وكندا علقت التمويل المقدم لصالح أونروا حيث تعتبر هذه الدول من أكبر المانحين للمؤسسة الأممية بنسبة تتراوح ما بين 44% إلى 50% في بعض الأحيان. ويعرّض توقف التمويل الإضافي المقدم من هذه الدول أونروا لخطر توقف تقديم خدماتها في ظل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على غزة، لا سيما مع نزوح قرابة 2 مليون نسمة من منازلهم منذ بداية الحرب إلى جانب الأوضاع المعيشية والإغاثية الصعبة في القطاع. إلى جانب ذلك، فإن النازحين يتكدسون في الآونة الأخيرة في مدينة رفح أقصى جنوبي القطاع وسط أوضاع كارثية متردية نتيجة تفاقم أعداد النازحين لقرابة 4 أضعاف التعداد الأساسي للمدينة، وتكدس قرابة 1,3 مليون نسمة على مساحة 20% فقط من القطاع.

الوكالة تعرضت لأزمات عديدة أبرزها قطع إدارة ترامب تمويلها في 2017

إلى ذلك، يقول المدير العام للهيئة (302) للدفاع عن حقوق اللاجئين علي هويدي إن الهجمة الحالية هي الأعنف والأقوى على أونروا استنادًا لما جرى خلال السنوات الماضية وهي الأقسى والأشرس في عملية الاستهداف حيث إن قرارات تعليق المساعدات المالية بمثابة عقاب جماعي.

ويؤكد هويدي لـ«العربي الجديد» أن ما جرى هو محاولة لاستخدام مشاركة بعض الموظفين لعقاب 6 ملايين لاجئ فلسطيني (داخل فلسطين وفي الشتات)، دون التأكد من صحة المعلومات المستخدمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي للترويج لها عالمياً على المستوى الدولي لوقف التمويل. ويشير إلى أن انسياق الدول وراء الرواية الإسرائيلية كان بشكل أعمى وبطريقة مخالفة للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية التي يتم الترويج لها، حيث إن في ذلك مخالفة للمعايير الدولية وهو ما يجعل التحرك الغربي مرتبطاً باستهداف أونروا كمؤسسة خاصة باللاجئين. ويلفت هويدي إلى أن التداعيات المتعلقة بتقليص التمويل أو وقفه كبيرة جدًا لا سيما في ظل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على غزة، وهو أمر سيزيد من الأعباء على الوكالة الدولية خصوصاً وأن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة لكل أنواع المساعدات الإغاثية.

ويشدد على أن القرار مجحف والاحتلال الإسرائيلي هو من يقف وراءه بدعم أميركي، حيث إن هناك ضغطا يمارس على الدول المانحة بهدف تجفيف منابع تمويل أونروا، ضمن مخطط إسرائيلي علني يستهدف شطب المؤسسة الأممية وإخراجها من غزة ثم إنهاء دورها في بقية مناطق العمليات. في الأثناء، يقول نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جميل سرحان إن إعلان عدد من الدول تعليق مساعداتها لأونروا استنادًا إلى تقارير إسرائيلية غير موثوقة أو خاضعة لأي فحص من جهة مستقلة. ووفقًا لنائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إن صحت الادعاءات الإسرائيلية، فإن هذا لا يبرر وقف الدعم عن الوكالة التي يعمل بها أكثر من 13 ألف فلسطيني، علاوة عن أن استهداف أونروا جاء بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي يتضمن إدخال المساعدات لقطاع غزة بشكل فوري. ويعتبر أن ذلك يوحي بوجود أجندة معدة مسبقا وراء هذه المواقف بهدف إضعاف وتصفية الوكالة، كاحد أهم رموز قضية اللاجئين، في الوقت الذي بات الفلسطينيون، خاصة في غزة، التي هي في أمس الحاجة إلى خدماتها، باعتبارها الجهة الوحيدة التي تدير استقبال وتخزين وتوزيع المساعدات الإنسانية في غزة، وبالتالي فإن منع التمويل عنها يشكل خطوة إضافية في تصعيد جريمة الإبادة الجماعية.

الأسر الفلسطينية تعيش أوضاعا معيشية قاسية (بلال خالد/الأناضول)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

التهديدات تطاول اللاجئين في الأردن ولبنان وسورية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

رجح مسؤولون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تراجع الخدمات والمساعدات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، لتمتد إلى المشمولين بمظلتها في كل من الأردن وسورية ولبنان، إضافة إلى قطاع غزة والضفة الغربية في أعقاب إيقاف عدة دول مموله لعملياتها. وأكد مراقبون أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريان أن ما يحدث فرصة سانحة لإيقاف عمليات أونروا، وإلغاء عملياتها الداعمة للاجئين في إطار مساعيها لتصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء حق العودة وحقوق اللاجئين، وهو ما دفعت باتجاهه منذ عدة سنوات. وقررت دول عديدة، بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وكندا، تعليق تمويلها لوكالة الإغاثة في قطاع غزة، بعد أن اتهمت إسرائيل 12 من موظفي الوكالة في قطاع غزة الذين يبلغ عددهم 13 ألف موظف، بالمشاركة في عملية طوفان الأقصى التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي جانب آخر، يرى الأردن في وقف تمويل وكالة الغوث تحميل عمّان مزيداً من الأعباء اللازمة لتلبية ما يؤمن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

مخاوف توقف الخدمات

قال رئيس لجنة تحسين خدمات مخيم غزة، ويطلق عليه مخيم جرش لوقوعه ضمن محافظة جرش على بعد 50 كم شمال عمّان، كايد غيث، لـ«العربي الجديد» إن المخاوف تساور اللاجئين من توقف خدمات وكالة الغوث، والتي تشمل الرعاية الصحية والتعليم والإعاشة لعدد منهم، بسبب الممارسات التي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي، والدعم الذي يتلقاه من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وأضاف غيث أن إيقاف الوكالة عملياتها في غزة مؤشر على احتمالية وقف تمويل نشاطات أونروا في الأردن وسورية ولبنان، وهذا مخطط ليس بالجديد وإنما هناك محاولات مستمرة لإلغاء الوكالة نهائيا، باعتبارها ترعى اللاجئين الفلسطينيين ووواقعا حيا على معاناتهم التي تبقي القضية الفلسطينية حاضرة على الصعيد الدولي. رئيس لجنة تحسين خدمات «مخيم سوف» الواقع في مدينة جرش على بعد 50 كيلومتراً شمال عمّان، عبد المحسن بنات، قال في تصريح لـ«العربي الجديد»: «قبل فترة «لاحت في الأفق مجدداً محاولات أميركية لتخفيض مخصصات دعم المنظمة الأممية بالتزامن مع العدوان الإجرامي بحق قطاع غزة والضفة الغربية».

وأضاف بنات أنه «ليس من المستبعد أن تمارس الولايات المتحدة أيضا ضغوطاً كبيرة لإلغاء أونروا، أو على الأقل تجميدها خلال الفترة المقبلة وليس وقف التمويل فقط، وذلك كإحدى أدوات الضغط لتصفية القضية الفلسطينية». وأشار إلى أن الولايات المتحدة مارست هذه الضغوط سابقاً، لكنها فشلت في إنهاء عمل الوكالة رغم انخفاض مخصصات الدعم الأميركية والدولية، بينما الجهود الأردنية أبقت الوكالة تعمل وتقدم خدمات الرعاية للاجئين الفلسطينيين ولو بالحد الأدنى.

مندوب الأردن الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير أمجد العضايلة، قال إن الدول التي قررت تعليق المساعدات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا) تساهم بنسبة 70% من المساعدات التي تقدم للوكالة، معتبرا أن قرار تلك الدول «خطير جدا».

الأردن سيواجه ضغوطا اقتصادية بسبب الحملة الغربية على أونروا

خدمات في عدة دول

وحذر العضايلة من تبعات تجميد تمويل أونروا مطالب بتمكينها من الاستمرار بالتزاماتها الأساسية تجاه الملايين من اللاجئين في كل مناطق عملياتها الخمس وفق تكليفها الأممي السامي. وقال العضايلة إن أونروا تقدم خدمات كبيرة لملايين اللاجئين الفلسطينيين ليس فقط في غزة، بل في الأردن ودول أخرى، مطالبا هذه الدول بمراجعة موقفها فورا، وعدم ترك الشعب الفلسطيني نهبا للكارثة الإنسانية التي يواجهها في قطاع غزة، والتأثير على خدمات أونروا في الدول المستضيفة للاجئين. وبين العضايلة أن إسرائيل ومنذ البداية كانت واضحة باستهدافها المدارس لإلغاء دور أونروا في غزة، وذلك من خلال الهجوم والاعتداء على المدارس وعلى مؤسسات ومقار وموظفي أونروا في قطاع غزة، حيث أدت هذه الهجمات إلى استشهاد 152 عاملا من موظفي الوكالة، وأصدرت تلك الدول قرارا عقابيا لملايين الفلسطينيين الذين يستفيدون من عمليات الوكالة.

ضغوط على الأردن

وأكد أهمية أن يضاعف الأردن جهوده بالضغط على المجتمع الدولي والولايات المتحدة بوجه خاص لأجل توفير التمويل اللازم لوكالة الغوث، لتمكينها من الاستمرار في نشاطاتها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، وتجنيب الوكالة تداعيات العدوان والحرب الدائرة على قطاع غزة.

وكانت الدول المانحة خفضت مخصصات الدعم للوكالة عدة مرات لدرجة لم تعد تغطي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وكانت أونروا وجهت العام الماضي نداء لجمع 1,6 مليار دولار من أجل برامجها وعملياتها واستجابتها الطارئة في سورية ولبنان والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة والأردن.

تحقيق

تبحث شركات الشحن عن بدائل لمضيق باب المندب بعد تصاعد حرب البحر الأحمر بين أميركا والحوثيين، ويأتي ضمن البدائل الممر البري دبي ـ حيفا، الذي يمر بالإمارات والسعودية والأردن إلى إسرائيل، فهل ينجح هذا الممر في أن يكون بديلا لباب المندب؟

الممر البري دبي ـ حيفا

هل يصبح بديلاً لباب المندب بعد تصاعد حرب السفن؟

مسقط ـ **كريم رمضان**

مع زيادة التوتر في البحر الأحمر، خلال الفترة الأخيرة، جراء الضربات العسكرية الأميركية والبريطانية لليمن وإصرار الحوثيين على ضرب السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل، تتصاعد المخاطر المتعلقة بالعبور من مضيق باب المندب الاستراتيجي، الذي يمر من خلاله 12% من التجارة العالمية، أي نحو تريليون دولار تمر سنويا عبره. ما عزز اتجاه شركات الشحن إلى بدائل له، منها الممر البري دبي – حيفا، الذي يمر بالإمارات والسعودية والأردن إلى إسرائيل.

وبات هذا الممر ذا أهمية كبيرة لإسرائيل، خاصة في ما يتعلق بعملية استيراد وتصدير البضائع ذات صلاحية قصيرة مثل المنتجات الغذائية الطازجة، وكذلك المواد الخام والمنتجات التي تتطلب تسليماً سريعاً للعملاء. وتتم عمليات تسيير الشاحنات فيه من ميناء دبي إلى ميناء تل ابيب في حيفا عبر طريق شركتي شحن، هما: «تراكنت» الإسرائيلية و«بيورترانز» الإماراتية، حسبما أورد تقرير نشره موقع «والا» مؤخرا.

وحسب الموقع العبري فإن نجاح المراحل التجريبية لخط النقل البري الجديد دعم استمرارية وصول عشرات الشاحنات من موانئ الخليج العربي إلى إسرائيل، خاصة بعدما أعلنت «تراكنت» و«بيورترانز»، في بداية ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن توقيع اتفاقية تعاون تقضي بإنشاء جسر بري بين ميناءي دبي وحيفا. وزعمت الشركتان حينها أن إنشاء هذا الطريق الجديد سيسهم في توفير أكثر من 80% من تكلفة نقل البضائع عبر البحر، ما يصب بالمصلحة المالية الإماراتية بالأساس، كونها الدولة الخليجية الأعمق تطبيعا مع إسرائيل، والأكثر قلقا من هجمات الحوثيين، حسبما أوردت قناة «كان» الإسرائيلية، تعليقا على تصاعد استخدام ممر دبي - حيفا البري كبديل لمضيق باب المندب.

12%

تعتمد نحو 10-12% من التجارة العالمية على مضيق باب المندب، وفق تصريحات صادرة عن المدير العام لمعهد التصدير والتجارة الدولية، ماركو فورجيوني، في مذكرة بحثية صدرت في 16 ديسمبر الماضي.

تجنب البحر الأحمر

يشير الخبير الاقتصادي، نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الممر البري يربط ميناء دبي في الإمارات بميناء حيفا في إسرائيل مروراً بالسعودية والأردن، وتم طرح فكرته على خلفية الاتفاق الإبراهيمي عام 2020، لكن الحرب في قطاع غزة واستهداف الحوثيين للسفن المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر أكسبا أهمية خاصة.

وأضاف أن إسرائيل زعمت، وقت توقيع الاتفاق، أن الهدف من الممر ليس إضعاف مصر اقتصاديا واستبدال قناة السويس بالممر البري، بل خلق «مكمل إضافي» سريع للقناة، وأشارت إلى إمكانية ربط المشروع بموانئ مصرية على البحر الأبيض المتوسط ومنها لأوروبا، رغم أن الطموح الإسرائيلي هو جعل ميناء حيفا الإسرائيلي البوابة الرئيسية لأوروبا.

لكن الواضح أن المشروع يهدف إلى تغيير الخارطة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، بتجنب البحر الأحمر ثم الاندماج في اقتصادات دول الخليج العربي كهدف استراتيجي، بحسب إسماعيل.

ويلفت الخبير الاقتصادي إلى أن بعض دول الخليج المشاركة في الممر البري قد تجني بعض الفوائد الاقتصادية مثل توفير 7 إلى 10 أيام من وقت الشحن البحري، «لكن المستفيد الأكبر من هكذا مشروع هو إسرائيل»، حسب تقديره.

مخاوف من إضعاف مصر اقتصاديا عبر استبدال قناة السويس

تحول شركات الشحن إلى رأس الرجاء الصالح يزيد التكلفة

ويلفت إسماعيل إلى أن وسائل إعلام إسرائيلية أكدت إجراء تجارب للممر التجاري في أسابيع سابقة، لكنه أكد، في المقابل، على أن «قناة السويس تبقى الممر العالمي العملي والاقتصادي لنقل الملايين من برأميل النفط والاف الأطنان من الغاز والسلع الأخرى، والتي تحتاج إلى ممر نقل بحري وليس بريا، وبالتالي فإن الحاجة إلى البحر الأحمر ستظل قائمة.

كلفة ومدة الشحن

يؤكد الخبير الاقتصادي، عامر الشوبكي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن ممر دبي – حيفا يعمل على مرور البضائع من آسيا إلى إسرائيل عن طريق الإمارات والسعودية والأردن لتقليل الكلف ومدة وصول البضائع، وهو ما تزداد أهميته مع أزمة البحر الأحمر. فامتناع العديد من شركات الشحن عن المرور بالبحر يعني تحمّل السفن لكلفة إضافية كبيرة، بلغت قرابة 4 أضعاف الكلفة المعتادة، فضلا عن أن مدة وصول الحاويات أصبحت طويلة بعد اضطرار عديد السفن إلى استبدال المرور من مضيق باب المندب بالمرور عبر رأس الرجاء الصالح حول قارة أفريقيا، ما يضاعف فترة الشحن «نظريا» من أسبوع إلى أسبوعين تقريبا، حسب الشوبكي.

لكن مدة بعض الشحنات قد تصل «عمليا» إلى 3 أشهر، حسب الشوبكي، لأن الشحنات ترسو في عدة موانئ أفريقية في طريق التفافها، وبالتالي تأخذ مددا إضافية للوصول إلى وجهاتها، ولذا فالممر البديل البري هو أسرع طريق لوصول الشحنات إلى إسرائيل.

الأمر ذاته ينطبق على الأردن، حسب الشوبكي، فبعض الشحنات تصل إليه عن طريق الإمارات والسعودية، ما يخفف من الكلف الإضافية والوقت اللازم لإيصال البضائع إلى المملكة الأردنية، وبالتالي فممر دبي - حيفا قائم كبديل مهم لإسرائيل والأردن، لكنه يختلف عن مشروع الممر الاقتصادي المقترح من الولايات المتحدة، والذي سيربط الهند باوروبا عن طريق الجزيرة العربية.

ويلفت الشوبكي، في هذا الصدد، إلى أن استفادة الأردن من هكذا ممر دفعت لبنان إلى المطالبة بتفعيل الممر البري لصادراتها من الخضروات والفاكهة، التي تصل إلى دول الخليج العربي، لكن العائق أمام ذلك هو منع شحنات الخضروات اللبنانية عبر الترانزيت في الأراضي السعودية على خلفية اكتشاف عدة شحنات تحمل مخدرات، وبالتالي فإن لبنان يدرك صعوبة تمرير بضائعه عبر ممر بري مماثل.

موارد مالية إضافية

وعن العائدات المتوقعة للسعودية والإمارات تحديدا من فاعلية ممر دبي - حيفا، يشير الشوبكي إلى تركزها بالأساس في رسوم تفريغ البضائع إلى الموانئ وتشغيل هذه الموانئ، مشيرا إلى أن بعض البضائع لا تأتي عن طريق ميناء جبل علي في الإمارات، بل عن طريق ميناء الدمام في السعودية على الخليج العربي.

ويوضح أن العائدات من رسوم المناولة في موانئ الإمارات أو السعودية ورسوم مرور الشحنات عبر الطريق البري، سواء في السعودية أو الإمارات، تمثل موردا ماليا إضافيا للبلدين الخليجيين. ويشير الشوبكي إلى دخول موانئ خليجية أخرى كمرشح للاستفادة من الممر البري بحسب امتداد الأزمة في البحر الأحمر، نتيجة الازدحامات، سواء في موانئ السعودية والإمارات، مثل ميناء صلالة في سلطنة عُمان.

ويعزز من هذا الترشيح وجود ازدحام شديد في ميناء الدمام، بسبب تحويل الكثير من البضائع التي تصل إلى السعودية عبر البحر الأحمر، والتي كانت تصل إلى ينبع، وتصل حاليا إلى الموانئ الشرقية السعودية على الخليج العربي، بحسب الشوبكي.

زراعة لبنان تتكبّد خسائر باهظة بسبب الحرب

يومياً، يتكبّد القطاع الزراعي في لبنان خسائر فادحة نتيجة القصف المتقطع على الحدود الجنوبية بين «حزب الله» وإسرائيل منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وهو ما يزيد الأزمة الاقتصادية اللبنانية تعقيدا. وعلى وقع حرب إسرائيلية مدمّرة على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر الماضي، تشهد الحدود الإسرائيلية اللبنانية منذ اليوم التالي توترا وتبادلا متقطعا للنيران بين الجيش الإسرائيلي من جهة و«حزب الله» وفصائل فلسطينية من جهة أخرى، وهو ما خلّف قتلى وجرحى على جانبي «الخط الأزرق» الفاصل. وعلى مدى السنوات الماضية، شكّلت الزراعة العصب الاقتصادي للقرى الحدودية اللبنانية، ويُعدّ سهلا مرجعيون والوزاني الأكثر شهرة، إذ يرفدان السوق المحلية بحوالي 30% من حاجته. وقال مزارعون التقتهم وكالة «الأناضول» في منطقة مرجعيون إنهم لم يتمكّنوا من زراعة حقولهم للموسم الشتوي، ولم يتمكنوا من جني محاصيل موسم الخريف، بينما تشكل الزراعة مصدر دخل لحوالي 70% من سكان الجنوب. ورصدت وزارة الزراعة، بحسب ما صرح به وزيرها عباس الحاج حسن في 22 يناير/كانون الثاني الجاري، 613 حريقا على مساحة 210 كلم في الأراضي الزراعية جنوبي لبنان.

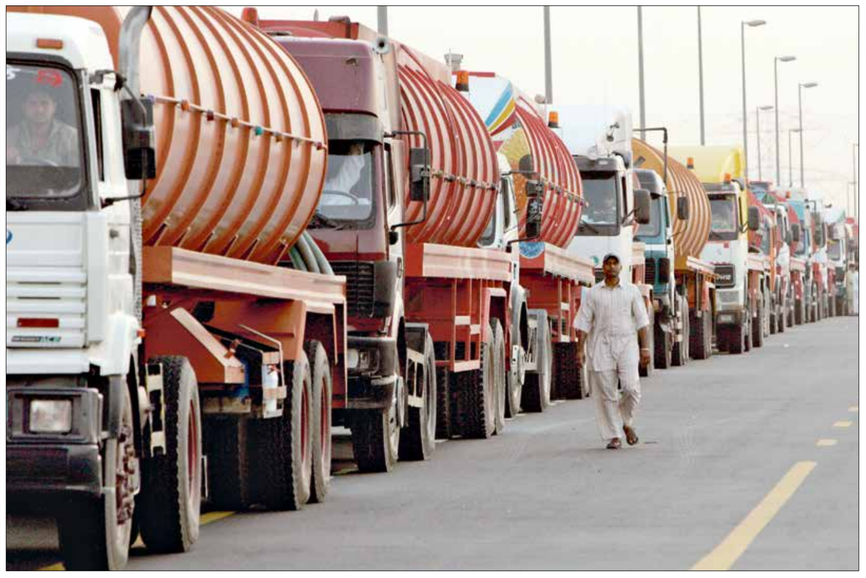

شاحنات تجارية في دبي (كريم صهيب/ فرانس برس)

طاقة

يضع مقتل جنود أميركيين على الحدود الأردنية ـ السورية، إدارة الرئيس جو بايدن تحت ضغوط متزايدة لمواجهة إيران مباشرة، مما يهدد بمخاطر قد تؤدي لصراع أوسع في منطقة تمثل مصدراً لنحو ثلث النفط العالمي وقناة حيوية للتجارة العالمية

مخاطر إشعال النفط

مرحلة جديدة للأسعار... والأسواق تخشى رد أميركا على قتل جنودها

لندن ـ **العربي الجديد**

يخيم التوتر على أسواق النفط العالمية وسط توقعات بتورط أميركي أكبر في صراع منطقة الشرق الأوسط بعد مقتل جنود أميركيين في غارة بطائرة مسيرة على القوات المتمركزة عند الحدود الأردنية السورية، في منعطف يوسع من رقعة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة. وارتفعت أسعار النفط الخام بعد مقتل 3 جنود أميركيين وإصابة 25 آخرين في هجوم شنه مسلحون مدعومون من إيران، وفق البيت الأبيض، بينما كانت الأسواق قد تأثرت بالأساس باستهداف الحوثيين في اليمن ناقلة نفط بريطانية في خليج عدن بعدة صواريخ ما أدى إلى إصابتها بشكل مباشر واشتعال النار فيها، وهي الضربة الأشد تأثيراً حتى الآن على سفينة تحمل الطاقة، وهو ما يمثل تصعيداً ملحوظاً للتوترات في المنطقة. وهذه أول حالة لمقتل جنود أميركيين بهجوم منذ بدء العدوان الإسرائيلي المدعوم أميركياً على قطاع غزة قبل 115 يوماً. وقفز خام برنت بما يصل إلى 1,5% في التعاملات الآسيوية المبكرة، أمس الاثنين قبل أن يقلص مكاسبه إلى نحو 1% ليلامس 84,5 دولارا للبرميل. جاء ذلك بعد أن ارتفع أكثر من 6%، الأسبوع الماضي، في أكبر زيادة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى نحو 79 دولاراً للبرميل. وبالزيادات المحققة في أسعار برنت فإن مزيج الخام العالمي يصعد منذ بداية يناير/ كانون الثاني الجاري بنحو 9%، لكنه لا يزال أقل بكثير مما كان عليه بعد وقت قصير من اندلاع عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، إذ تسبب المعروض القوي من المنتجين خارج منظمة أوبك وتباطؤ نمو الطلب في السيطرة على الأسعار.

لكن مقتل جنود أميركيين قد يغير مجرى التأثيرات على أسواق النفط، حيث بات الرئيس جو بايدن تحت ضغوط متزايدة لمواجهة إيران مباشرة، مما يهدد بمخاطر قد تؤدي لصراع أوسع في منطقة تمثل مصدراً لنحو ثلث النفط العالمي وقناة حيوية للتجارة العالمية.

وظل معظم المحللين في بنوك الاستثمار وشركات الاستشارات وتحليل الطاقة، لا سيما الأميركية منها، يقللون في أوقات سابقة من تأثيرات الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر على أسعار النفط، لكن معظمهم يتوقعون بعد التطورات الأخيرة دخول الأسعار في منعطف جديد. وأكد مايكل تران، المحلل في شركة «أر بي سي كابيتال ماركتس» الاستثمارية أن «المخاطر الجيوسياسية تطورت بسرعة لتصبح واقعاً جيوسياسياً»، مضيفا وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية أمس: «في حين أن أسعار النفط العالمية لم تعكس بشكل كامل التوترات المتصاعدة في البحر الأحمر، فمن المرجح أن تحفز احداث نهاية الأسبوع على إعادة تحديد النتائج المتوقعة على مقتل جنود بلاده. وقال نيل بيفريدج كبير محللي شركة الوساطة الأميركية «سانفورد سي بيرنشتاين» المقيم في هونغ كونغ إن «أهم عامل مؤثر على سوق النفط حالياً هو ما إذا كانت ستتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها إجراءات أكثر صرامة بشأن إيران، حيث زادت صادرات النفط الخام إلى 1,5 مليون برميل يومياً»، مضيفا: «قد تؤدي أي إعادة تشديد للعقوبات إلى ارتفاع أسعار النفط».

ويُعتبر الهجوم على القوات الأميركية تصعيداً للتوترات الراهنة وهو أمر من شأنه أن يتسبب في رفع أسعار النفط بدولارين آخرين لكل برميل، كما قال بوب ماكنالي، رئيس مجموعة «رابيدان» العاملة في استشارات الطاقة، والمسؤول السابق في البيت الأبيض.

وقال فيشنو فاراثان، مدير اقتصاد واستراتيجية آسيا باستثناء اليابان في «ميزوهو بنك» الياباني: «تعرضت سوق النفط لمجموعة من المخاطر التي هددت الإمدادات». مُضيفاً: «على الرغم من تراجع الطلب على النفط الذي نشهده، إلا أن التوترات الجيوسياسية تهدد بارتفاع أسعار النفط». ويشير خبراء إلى أنه رغم السير على طريق التصعيد في المنطقة إلا أنه «لا أحد من الجهات الفاعلة يريد حرباً شاملة» حسبما قال جون كيلدوف، الشريك المؤسس في شركة «أغين كابيتال» الاستثمارية، مضيفا: «لا تزال إمدادات النفط تتدفق، ولم يُستهدف أي حقل نفطي وما زلنا نرى السفن تمر عبر قناة السويس. إذا ظهرت أي علامات على تخفيف حدة التوترات ستتراجع الأسعار عندها».

ويأتي القلق المتصاعد على أسواق النفط من تداعيات تورط الولايات المتحدة في صراع أكبر بعد الهجوم على جنودها شمال شرق الأردن، بينما كان عاموس هوكستاين مستشار الرئيس الأميركي لأمن الطاقة قد قال إن تأثير هجوم الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر محدود، وتعهد باستمرار تدخل الولايات المتحدة لإضعاف قدرتهم. وقال هوكشتاين في مقابلة مع برنامج «فيس ذا نيشن» على قناة «سي بي إس» الأميركية، يوم الأحد، إن ضغوط ارتفاع التكاليف تزايدت على الخدمات اللوجستية أكثر منها على الطاقة. وأضاف: «التكلفة ترتفع فعلاً، غير أننا عندما ننظر إلى آثارها التضخمية، نجد أنها ضعيفة نسبياً».

لكن محللي شركة الاستشارات العالمية «إيه إن زد» قالوا في مذكرة إنه «مع تعرض ناقلات النفط المرتبطة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة لخطر الهجوم في الوقت الراهن فمن المرجح أن تعيد السوق تسعير المخاطر المتعلقة بتعطل الإمدادات».

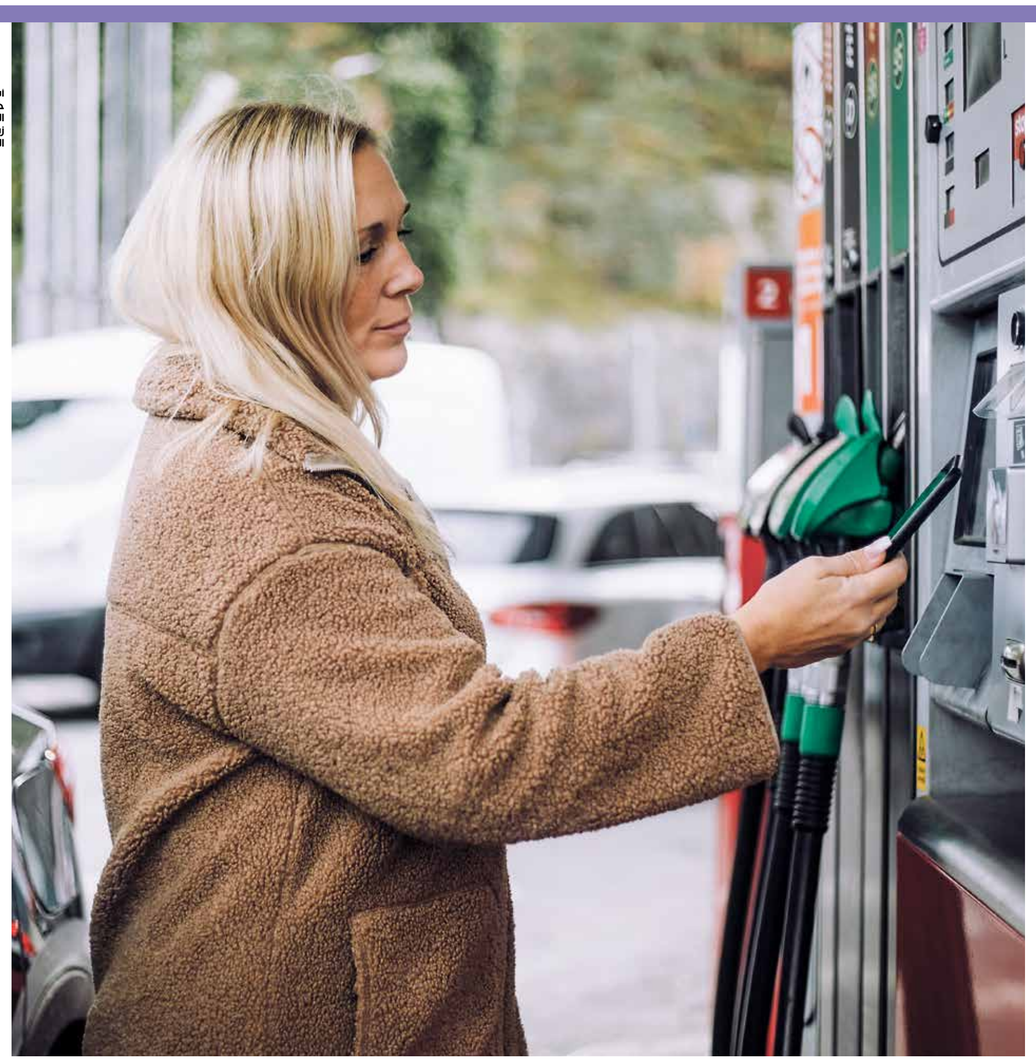

اسعار النفط حققت الأسبوع الماضي أكبر زيادة منذ أكتوبر (Getty)

خام برنت ارتفع بنسبة 9% منذ يناير وسط تصاعد التوترات

الذهب يزداد بريقاً

ارتفعت أسعار الذهب، أمس الاثنين، إذ أدى تصاعد حدة التوتر في الشرق الأوسط إلى زيادة الطلب على المعدن النفيس باعتباره ملاذاً آمناً، ليلامس مستوى 2026 دولارا للأوقية (الأونصة)، بزيادة تبلغ نسبتها 0,4%. وبالنسبة نفسها ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب إلى نحو 2025 دولارا للأوقية. وقال تيم وورتر، كبير محللي السوق لدى شركة «كي.سي.إم تريد»، إن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط تبقي على اهتمام المستثمرين بالذهب كملاذ آمن.

رؤية

البحر الأحمر يعمق أزمات الاقتصاد العالمي

احمد ذكر الله

لا يكاد الاقتصاد العالمي يتعافى من أزمة حتى تلاحقه أزمة جديدة. وعلى الرغم من أن دول العالم تحاول استيعاب التأثيرات السلبية لأزمة جائحة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية حتى الآن، من خلال سياسات التشديد النقدي المستمرة منذ فترة اقتربت من العامين، إلا أن الاقتصاد العالمي من المتوقع أن يحقق خلال العام الحالي 2024 أدنى معدلات نموه خلال الثلاثين عاماً الأخيرة. ومع مطلع العام الجديد، توقع البنك الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي انخفاضاً كبيراً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيتباطأ النمو العالمي للعام الثالث على التوالي، من 2,6% في 2023 إلى 2,4% في عام 2024، أي أقل بنحو ثلاثة أرباع نقطة مئوية عن المتوسط السائد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وبذلك تكون المعدلات المتوقعة هي الأدنى والأبطأ في فترة 5 سنوات على مدى 30 عاماً الماضية. ومن المؤكد أن التوقعات السابق ذكرها للبنك الدولي لم تكن مفاجئة، حيث يعاني الإنتاج العالمي من استمرار التشديد في السياسات النقدية، واستمرار موجات التضخم، والضغوط المالية الحادة على موازنات معظم دول العالم، وانفجار أزمة الديون العالمية وتوالي سقوط الدول في براثن الإفلاس، بالإضافة إلى ضعف التجارة والاستثمارات على مستوى العالم، خاصة مع التطورات السلبية وتصاعد الهجمات الإجرامية الصهيونية على قطاع غزة وامتداده نحو الملاحة في البحر الأحمر.

الأزمة أكبر من ارتفاع تكلفة الشحن

تمر حوالي 12% من التجارة البحرية العالمية في مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر، لكن منذ منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي وبعد هجمات الحوثيين على السفن المتجهة نحو الكيان الصهيوني، تراجعت حركة عبور الحاويات من هذا الشريان الحيوي بنسبة 70%، حيث فضلت الكثير من شركات الشحن الالتفاف عبر رأس الرجاء الصالح، على الرغم من زيادة زمن الرحلة الواحدة بمقدار أسبوعين، مما يعني بالضرورة زيادة التكاليف. وانتهزت شركات النقل البحري الفرصة فرفعت رسومها بشكل حاد لتغطية النفقات الإضافية الناتجة عن هذه الأزمة، وهو الأمر الذي تسبب في تضاعف مؤشر شنغهاي القياسي للشحن بالحاويات، أحد المؤشرات المرجعية لقياس كلفة شحن البضائع من الصين. وأشارت منصة Container x Change اللوجستية إلى أن التكلفة الزائدة على صعيد الوقود بلغت حوالي 20%، كما قدرت أن أزمة البحر الأحمر قد تؤدي إلى ارتفاع في تكلفة النقل البحري بنسبة 60%، مع فرض رسم زائدة بنسبة 20% على عقود التأمين لشركات الشحن.

وبحسب شركة «فريتوس» (Freightos)، وهي شركة لحجوزات شحن البضائع، فإنه بالفعل تضاعفت تكلفة شحن الحاويات من الصين إلى البحر الأبيض المتوسط بما يفوق 4 أضعاف منذ أواخر نوفمبر الماضي، وهو الأمر الذي دفع العديد من خبراء النقل البحري إلى التصريح بأن السرعة والحدة التي حدثت بها زيادات الأسعار نتيجة للأزمة الحالية مشابهة كثيرا لنظيراتها أثناء فترة اضطرابات كورونا. وقد زاد من حدة تداعيات أزمة البحر الأحمر الجفاف الذي يضرب قناة بنما التي تباطأ مرور السفن عبرها بين آسيا والولايات المتحدة بشكل كبير، حيث كان يمر بها حوالي أربعين حاملة حاويات في اليوم، لكن هذا العدد تراجع إلى 24 في منتصف هذا الشهر.

وقد أعلنت شركتا «فولفو كار» و«تسلا» عن تعليق الإنتاج بمصانعها في أوروبا، مشيرة إلى أنها لم تستطع توفير قطع غيار من الموردين في آسيا، فيما أشارت شركتا تجارة التجزئة البريطانيتان «تيسكو» و«مارك أند سبنسر غروب» إلى وجود مخاطر من صعود التكاليف.

ولنا أن نتخيل تأثير تلك الاضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد على قطاع الأغذية، خاصة الطازجة منها والتي تحتاج لاختصار مسافة وزمن الرحلة لكي تحافظ على صلاحية المنتجات، وهو الأمر الذي بات مهدداً إلى حد كبير ويهدد بارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة لم يكن كبيراً حتى الآن على أسعار البترول، إلا أن التخوفات من اتساع نطاق الصراع واحتمال خنق تدفقات النفط، وانقطاع نسبة من الإمدادات، قد يشكل سيناريو يحيل الأوضاع إلى شكل أكثر كارثية من الأوضاع الراهنة.

البنوك المركزية لن تبدأ التيسير النقدي

ينتظر الجميع بداية مرحلة التيسير النقدي من خلال خفض البنوك المركزية الكبرى حول العالم لمعدلات الفائدة، الأمر الذي يعني تيسير الحصول على الأموال وعودة الروح مرة أخرى للقطاعات الاستثمارية والاستهلاكية، التي تضررت بشدة جراء سياسات التشديد، وتسببت في تراجع النمو العالمي والمحلي للكثير من البلدان. ولذلك بدأت الكثير من مراكز الأبحاث الكبرى في الحديث حول عودة معدلات التضخم للارتفاع مرة أخرى بفعل زيادة تكاليف الشحن الناجمة عن اضطرابات البحر الأحمر، حيث أشارت «بلومبيرغ إيكونوميكس» إلى أن المخاطر الصعودية جراء تكاليف الشحن قد تمنح البنوك المركزية سبباً آخر لتأخير تخفيضات أسعار الفائدة. كما توقع خبراء اقتصاد في بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان تشيس أند كو» زيادة 0,7 نقطة مئوية في تضخم السلع حول العالم خلال النصف الأول من العام الجاري، إذا استمرت أزمة الشحن. كما حذرت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، قبيل أيام، من أنه من غير المرجح أن تبدأ أسعار الفائدة في الانخفاض هذا الربيع. كما حذرت النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي، غيتا غوبيناث، من أن البنوك المركزية بحاجة إلى التحرك بحذر بشأن خفض أسعار الفائدة هذا العام، ذلك أن توقعات السوق بشأن سياسة نقدية أكثر مرونة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع موجة أخرى من التضخم، فلا تزال الأسواق في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وأماكن أخرى تعاني بسبب ضيق أسواق العمل وارتفاع تضخم الخدمات، وأن تخفيض سعر الفائدة في هذه الظروف يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

بناء، على ما سبق، يمكن القول إن أزمة ارتفاع تكلفة الشحن الناتجة عن الاضطرابات في البحر الأحمر لا تكمن فقط في ارتفاع بسيط أو عابر لأسعار السلع، ولكنها ستعمق أزمات الاقتصاد العالمي؛ حيث ستساهم في المزيد من قمع معدلات النمو التي كبتت طيلة العامين الماضيين تحت وطأة سياسات التشديد النقدي.

تصفية عملاق العقارات الصيني «إيفرغراند»

يدخل عملاق العقارات الصيني «إيفرغراند» حقبة شاقة من التقسيم وبيع الأصول لسداد ديون هي الأضخم عالمياً بعد قرار قضائي بتصفية المجموعة

بكين ـ **العربي الجديد**

قررت محكمة في هونغ كونغ، أمس الاثنين، تصفية مجموعة «تشاينا إيفرغراند» العقارية الصينية العملاقة، لتدخل في عملية شاقة لتقسيم واحدة من أكبر ضحايا أزمة الديون العقارية دولياً، والتي دامت لسنوات وتسببت تصدعاتها في أزمة كبيرة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. قالت القاضية ليندا تشان في المحكمة العليا في هونغ كونغ إن عملية التصفية ستؤدي إلى وقوع المجموعة تحت إدارة مصفين مؤقتين مع معالجة الأزمات التي عانت منها، بما في ذلك إنهاء سيطرة المؤسس ورئيس مجلس الإدارة هوي كا يان. وتم تعليق تداول أسهم «إيفرغراند» بعدما هوى بنسبة 21%، وهو ما خفض قيمة المجموعة السوقية إلى 2,15 مليار دولار. هونغ كونغي (275 مليون دولار أميركي) فقط. يسلط الحكم أيضاً الضوء على شركة التطوير العقاري المُثقلة بديون تناهز 2,39 تريليون يوان (333 مليار دولار)، وكانت الرمز الأبرز حتى الآن لأزمة العقارات في الصين، والتي أبطأت نمو الاقتصاد وتسببت في عدد كبير من حالات التخلف عن السداد. كما ستكون التصفية بمثابة اختبار للنفوذ القانوني الذي تتمتع به محاكم هونغ كونغ في الصين، التي توجد فيها معظم أصول «إيفرغراند»، كما ستحتاج أي إدارة جديدة أيضاً إلى تولي ملف مبيعات الأصول، بينما يفتقر القطاع إلى السيولة ويعاني من زعزعة الثقة فيه، رغم إصدار محاكم هونغ كونغ ما لا يقل عن ثلاثة أوامر تصفية لمطورين صينيين آخرين منذ اندلاع الأزمة العقارية في 2021، إلا أنه لا يمكن مقارنة أي منها بقضية «إيفرغراند»، حيث تفوقهم المجموعة من حيث التعقيد وحجم الأصول وعدد أصحاب المصلحة. وهناك أيضاً دلائل قليلة على أن تصفية مجموعة «جيايوان إنترناشيونال» وشركة «يانغو جاستس إنترناشيونال»، وهي وحدة تابعة لـ«يانغو غروب»، تحققان تقدماً ملموساً. وقال شون سيو، الرئيس التنفيذي لـ«إيفرغراند»، في بيان، أمس: «اتخذت المجموعة كل الحلول الممكنة وناسف بشأن أمر التصفية.. ستضمن (إيفرغراند) توصيل المبالغ إلى مستحقيها أينما كانوا، وستعزز بشكل مطرد مواصلة العمليات التشغيلية الطبيعية في المجموعة»، مضيفاً أنها ستتواصل أيضاً مع مسؤولي التصفية.

كان طلب التصفية قد جرى تقديمه في يونيو/ حزيران 2022 من قبل شركة «توب شاين غلوبال ليمتد» التابعة لشركة «إنتر شور كونسالت»، المعروفة اختصاراً باسم «ساموا» والتي كانت مستثمراً استراتيجياً في ذراع المبيعات عبر الإنترنت التابعة لـ«إيفرغراند». ومن المرجح أن تؤدي تصفية «إيفرغراند» إلى إرسال موجة صدمة أخرى عبر صناعة العقارات الصينية، التي شهدت سيولة في القطاع. ومنذ ذلك الحين، تخلف أكثر من 50 مطوراً عن سداد ديونهم، وفقد الآلاف من العاملين في هذا القطاع وظائفهم. سيمنح أمر المحكمة الدائنين السيطرة على الشركة الأم لـ«إيفرغراند» ويسمح لهم بتصفية جميع أعمالها. وسيتم تمكين المصفي من الاستحواذ على جميع الشركات التابعة للمجموعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الصين، وبيع أصول الشركة لسداد ديونها.

وقد تم بالفعل بيع الكثير من أصول إيفرغراند، أو الاستيلاء عليها من قبل الدائنين أو تجميدها من قبل المحاكم الصينية. وتم عرض سندات المطورين الدولارية بأقل من 2 سنت على الدولار يوم الجمعة الماضي. وقال بروك سيلفرز، كبير مسؤولي الاستثمار في مجموعة «كايوان كابيتال» لأسهم الخاصة في هونغ كونغ، في تعليق مكتوب، وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية: «قد يفقد الدائنون الخارجيون إلى بدائل جيدة، لكن أمر التصفية من محكمة هونغ كونغ سيكون بداية لسنوات عديدة للغاية».

إيفرغراند مُكبلة بديون تناهز 333 مليار دولار

النص الكامل على الموقع الالكتروني

تخلف أكثر من 50 مطورا عقاريا في الصين عن سداد ديونهم (Getty)

1,3 تريليون دولار محاصرة في إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تواجه صناديق رأس المال في إسرائيل، التي تحوز على أصول بنحو 1,3 تريليون دولار، حصاراً، على حد وصف مستثمرين في هذه الصناديق، إذ باتوا في مواجهة أزمة حقيقية لتسييل الأصول وتحقيق عوائد مربحة.

ووفق تقرير في صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية أمس الاثنين، جرى جمع هذه الاستثمارات بين عامي 2010 و2018، وفقًا لبيانات من شركة الأبحاث الإسرائيلية «بركوين»، ويقول جون أفيرت، الشريك في شركة «Step Stone VC» في تل أبيب، في مقابلة مع «كالكاليست»: «يوجد حالياً تريليون دولار محاصرة في صناديق رأس المال الاستثماري بإسرائيل».

ويضيف أفيرت أن «وضع السوق الحالي في إسرائيل يمثل عاصفة حقيقية بالنسبة لنا في صناديق الاستثمار»، مشيراً إلى أن المستثمرين الذين توقعوا في البداية عوائد تبلغ 7 أو 5 أضعاف في رأس المال، أصبحوا الآن على استعداد لتسييل استثماراتهم حتى مقابل عائد مضاعف فقط.

وحسب «كالكاليست»، فقد ظهر في العقد الماضي عدد مذهل من صناديق رأس المال الاستثماري في قطاع التقنية الإسرائيلي، بلغت 1200 صندوق، ما يمثل واحدة من أنجح الفترات في قطاع التكنولوجيا في إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن هذه الحقبة شهدت تدفق مئات المليارات من الدولارات من المستثمرين المتمرسين والمبتدئين على حد سواء، إذ اجتذبتهم الوعود بتحقيق عوائد خيالية طالما استمر إطلاق شركات التقنية الناشئة. وأصبح عاما 2021 و2022 من المعالم البارزة في صناعة التقنية الإسرائيلية، حيث تجاوز حجم الأموال التي جمعتها صناديق المستثمرة في التقنية 300 مليار دولار. ولكن التقرير لفت إلى تغير الأمور تماماً في عام 2023، ما أدى إلى خيبة أمل الكثيرين من مشاريع رأس المال الاستثماري الخاصة بهم مع انخفاض مستويات التقييم واختفاء جولات جمع الأموال الجديدة، كما اختفت عمليات التخارج من هذه الصناديق.

ويؤكد أن التداعيات الخطرة للحرب الإسرائيلية المكلفة على غزة أدت إلى هروب المستثمرين الأجانب من السوق وسط مخاوف من مستقبل الاقتصاد. ويقول أفيريت إن «المستثمرين في هذه الصناديق في حاجة ماسة إلى السيولة ويريدون استعادة أموالهم، أو على الأقل جزء منها... نرى العديد من صناديق التقاعد والمكاتب العائلية تتطلع إلى الاستفادة من بعض أموالها على الأقل». وتلتهم الحرب على غزة عشرات مليارات الدولارات، وتضغط على موازنة كيان الاحتلال، في الوقت الذي تتعطل مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقال مكسيم ريبنيكوف، مدير تصنيفات الديون السيادية والمالية العامة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني العالمية، في تصريحات لرويترز قبل يومين، إن الوكالة قد تخفض تصنيف إسرائيل إذا اتسعت الحرب على غزة لتشمل جبهات أخرى. وأكدت وكالة التصنيف الائتماني، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تصنيف إسرائيل عند «AA-»، لكنها عدلت نظرتها المستقبلية إلى سلبية بعد أن كانت مستقرة، مشيرة إلى مخاطر توسع الحرب الإسرائيلية على غزة، مع تزايد ظهور التأثيرات السلبية بصورة أكثر وضوحاً على الاقتصاد والوضع الأمني.

1200 صندوق استثمار في قطاع التقنية تنشط في إسرائيل

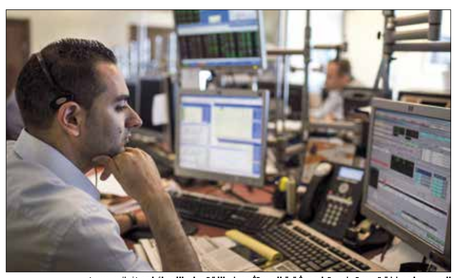

الحرب على غزة تسببت في تراجع ثقة المستثمرين بالاقتصاد الإسرائيلي (فرانس برس)